

Distr.: General
7 June 2004
Arabic
Original: English

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

عقب الاجتماع الذي عقده يوم ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ مع مجلس الحكم العراقي وسلطة التحالف المؤقتة، استجبت للطلب الذي تقدم به من أجل الحصول على مساعدة الأمم المتحدة في العملية الانتقالية السياسية في العراق. ومنذ ذلك الحين قام ممثلي الخاص، الأخضر الإبراهيمي، بثلاث زيارات إلى العراق في الفترة بين شباط/فبراير وحزيران/يونيه ٢٠٠٤ للمساعدة في تيسير عملية للحوار الوطني وبناء توافق في الآراء فيما بين العراقيين. ويسعدني أن أرفق طيه نسخة من الإحاطة التي قدمها ممثلي الخاص في ٧ حزيران/يونيه، والتي تشكل تقريره عن ثالث وآخر زيارة قام بها إلى العراق (انظر المرفق).

وخلال الزيارة الأولى التي قام بها ممثلي الخاص في الفترة من ٦ إلى ١٣ شباط/فبراير، اضطلع هو وفريق من شعبة المساعدة الانتخابية التابعة للأمم المتحدة بمهمة لتقصي الحقائق خلصت، في جملة أمور، إلى أنه لن يمكن إجراء انتخابات ذات مصداقية بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ وأنه سيتعين تشكيل حكومة مؤقتة عن طريق وسائل أخرى، على النحو المبين في التقرير المرفق برسالي المؤرخة ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٤ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2004/140).

وخلال الزيارة الثانية التي قام بها ممثلي الخاص، في الفترة من ٢٦ آذار/مارس إلى ١٦ نيسان/أبريل، تمكن في ضوء مشاورات مستفيضة مع طائفة عريضة من العراقيين ومجلس الحكم وسلطة التحالف المؤقتة، من طرح أفكار مؤقتة بشأن تشكيل حكومة عراقية مؤقتة تنقل إليها السيادة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وجرى الترحيب بهذه الأفكار في بيان لرئيس مجلس الأمن صدر في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ (S/PRST/2004/11).

وخلال الزيارة الثالثة التي قام بها ممثلي الخاص، في الفترة من ١ أيار/مايو إلى ٢ حزيران/يونيه، ساعد في تيسير عملية تشاورية فيما بين العراقيين، مما أسفر عن اتفاق



بشأن المؤسسات والترتيبات الانتقالية، بما في ذلك هيكل وتشكيل حكومة عراقية مؤقتة مستقلة وذات سيادة تتولى السلطة بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وتم التوصل، أيضاً، إلى توافق في الآراء بشأن اختيار رئيس اللجنة التي ستتولى التحضير لمؤتمر وطني يعقد في تموز/يوليه ٢٠٠٤. وفي الوقت نفسه، ساعد خبراء الانتخابات التابعون للأمم المتحدة العراقيين على إرساء الأسس الجوهرية لإجراء الانتخابات بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، بما في ذلك عن طريق إنشاء لجنة انتخابية عراقية مستقلة ومن خلال اتفاقات أساسية بشأن الإطار التشريعي للانتخابات.

وإنني أرحب بنتائج بعثة ممثلي الخاص وأؤيد تماماً الملاحظات الواردة في إحاطته. فعن طريق المساعي الحميدة التي بذلها ممثلي الخاص، أنجزت الأمم المتحدة مهمتها في الوقت المحدد وبالكامل. ورغم أن التقرير في غنى عن أي إيضاح فإنني أود اغتنام هذه الفرصة للتركيز على بعض الملاحظات.

من الآراء الراسخة لدى الأمم المتحدة أنه لا بديل عن الشرعية التي تنبع عن انتخابات حرة ونزيهة. والانتخابات المقرر إجراؤها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ تمثل بالتالي المعلم الأهم في العملية السياسية الانتقالية في العراق. وبمثل تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة الخطوة الأولى في تلك العملية.

وقد شاركت الأمم المتحدة مشاركة كاملة في تيسير توافق الآراء بشأن هيكل وتشكيل الحكومة العراقية المؤقتة التي تمخضت عنها عملية تشاورية شملت طائفة واسعة ومتنوعة من العراقيين، فضلاً عن الجهتين اللتين طلبتا صراحة مساعدة الأمم المتحدة، ألا وهما مجلس الحكم وسلطة التحالف المؤقتة.

ولدينا الآن حكومة مؤقتة قادرة على العمل ومتوازنة بشكل معقول مستعدة لتولي السلطة بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، رغم أن أعضائها لم يأتوا عن طريق الانتخاب. وفي اعتقادي أن هذه أفضل نتيجة يمكن تحقيقها في هذه الظروف. والحكومة المؤقتة في وضع يؤهلها للم شمل البلد وقيادته بفعالية خلال الشهور السبعة المقبلة. وتمثل الحكومة المؤقتة مرحلة جديدة وهي تستحق أن تمنح فرصة عادلة وأن تلقى الدعم الكامل. ويحدوني الأمل في أن يحكم الشعب العراقي عليها من خلال أعمالها والنتائج التي تحققها.

ومع ذلك، فلنفسح بوضوح عن التغلب على التحديات التي يواجهها العراق حالياً أمر سيستغرق سنوات لا شهور. ومن بين المهام الرئيسية الأكثر إلحاحاً أمام الحكومة المؤقتة البدء في تولي مسؤولية البحث عن الحلول التي لا بد من إيجادها لحالة انعدام الأمن الخطيرة

التي لا يزال العراق يشهدها. والمؤتمر الوطني الوشيك، المقرر عقده في تموز/يوليه ٢٠٠٤، سيوفر فرصة مثالية للبدء في عملية لبناء توافق آراء وطني.

ولتهئية الظروف الصحيحة للانتخابات، وكذلك للتغلب على التحديات الماثلة، يحتاج الشعب العراقي حاجة ماسة إلى المساعدة. وإنني أناشد مجلس الأمن والمجتمع الدولي بوجه عام، وجيران العراق بوجه خاص، الاستجابة وبسخاء لطلب الحكومة العراقية المؤقتة الحصول على المساعدة والدعم. ويجدوني الأمل في أن نتمكن من خلال تضافر جهودنا من المساعدة في النهوض بعملية تؤثر إيجابيا على البيئة الأمنية العامة وتُبطل منطق العنف على جميع الجوانب.

والأمم المتحدة على استعداد لبذل كل ما في وسعها للمساهمة في إقرار السلام والاستقرار من جديد في عراق موحد وديمقراطي. وتحقيقا لتلك الغاية، أطلع إلى رؤية دور الأمم المتحدة وقد جرى تعريفه بوضوح، وبأقصى قدر من التحديد، وإلى تهئية الظروف - بما في ذلك توفير الأمن لموظفينا والموارد الكاملة - التي تمكننا من تنفيذ الولاية الموكلة إلينا على نحو يرضي شعب العراق.

وأود اغتنام هذه الفرصة أيضا لأتوجه بتحيةة تقدير خاصة وخالصة لممثلي الخاص، الأخضر الإبراهيمي، والسيدة كارينا بيريلي، وفريق كل منهما، لتفانيهم على هذا النحو في العمل على إنجاز مهمتهم، في ظل ظروف عسيرة وخطيرة بصورة استثنائية. وجميعهم فخر للأمم المتحدة. ونحن ندين لهم بالشكر.

(توقيع) كوفي عنان

مرفق

إحاطة إعلامية مقدمة من المستشار الخاص للأمين العام، الأخضر الإبراهيمي، إلى مجلس الأمن بشأن العملية الانتقالية السياسية في العراق

٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٤

السيد الرئيس، السيد الأمين العام:

إنه لامتياز، دائماً، أن أحاطب مجلس الأمن، ويشرفني على نحو خاص أن أتكلم في ظل رئاستكم، سيدي السفير.

لقد كان الأمين العام طيباً وسخياً للغاية، وأنا أشكره بالنيابة عن زملائي وبالأصالة عن نفسي على ثقته بنا وتشجيعه ودعمه لنا. كما أنني جدد لأعضاء مجلس الأمن على المساعدة التي قدموها لنا.

لقد ذكر الأمين العام أن عملية تشكيل الحكومة المؤقتة التي ستتولى السلطة في العراق بحلول ٣٠ حزيران/يونيه لم تبدأ في أيار/مايو، وإنما قبل ذلك بكثير. وآمل أن يسمح لي المجلس بأن أصف تلك العملية بشيء من التفصيل، خاصة فيما يتعلق بأحداث الشهر المنصرم. فرواية الأمم المتحدة عن كيفية تطور العملية ينبغي أن تكون معروفة للجميع.

إن مشاركتي الشخصية قد بدأت بفريق تقصي الحقائق الذي تشرفت بإدارته في العراق في أوائل شباط/فبراير. وخلال تلك الزيارة، التي كانت الأولى من ثلاث زيارات، بدأت وفريقي عملية مشاورات مع الأحزاب السياسية العراقية والرابطات المهنية والنقابات والزعماء الدينيين والعشائريين والجماعات النسائية وحركات الشباب والمفكرين والأكاديميين وغيرهم.

وانطلاقاً من تلك المشاورات، إضافة إلى تلك التي أجرتها سلطة التحالف المؤقتة ومجلس الحكم، قمنا بوضع الملاحظات والتوصيات التي يتضمنها تقرير فريق تقصي الحقائق. ويوضح ذلك التقرير، الذي أحاله الأمين العام إلى مجلس الأمن في ٢٣ شباط/فبراير (S/2004/140)، أن هناك رغبة طاغية لدى العراقيين في تشكيل حكومة منتخبة تتولى الأمور من سلطة التحالف المؤقتة. لكن، كان من المفهوم أيضاً أن هذه الحكومة لن تتمكن من البقاء ما لم تكن الانتخابات التي ستجرى لاختيارها نزيهة وذات مصداقية. وتقييمنا الفني للأمر هو أن الظروف لم تكن مهيأة لحدوث ذلك قبل ٣٠ حزيران/يونيه. فبعد إنشاء هيئة

انتخابية ووضع إطار انتخابي، يقتضي الأمر ثمانية أشهر على أقل تقدير لتنظيم انتخابات سليمة.

وبطبيعة الحال، لم يكن إرجاء إنهاء الاحتلال من البدائل المقبولة. لذلك، لم يكن ثمة خيار آخر خلاف القبول باستعادة السيادة بحلول ٣٠ حزيران/يونيه على أيدي حكومة غير منتخبة.

فما هو البديل لنظام التجمعات الانتخابية الذي تم رفضه؟ بالطبع، لم يتسن للأمم المتحدة أن تقدم بديلاً أفضل. فكان على شعب العراق أن يفكر في هذه المسألة، بمعزل عن الخطب البلاغية السياسية الدوافع نوعاً ما التي تغلف النقاش الدائر بشأن إمكانية إجراء انتخابات ذات مصداقية قبل ٣٠ حزيران/يونيه. فهذا ليس وقت الضغط من أجل التعجيل بالتوصل إلى حل، خاصة وأن البلد كان منقسماً على نفسه بشدة، كما أشرنا في تقرير بعثة تقصي الحقائق.

ويذكر المجلس أن القانون الإداري الانتقالي قد اعتمده مجلس الحكم وسلطة التحالف المؤقتة في ٨ آذار/مارس ٢٠٠٤. والمادة ٢ (باء) (١) من ذلك القانون نصت على أن الحكومة المؤقتة التي تتولى السلطات بحلول ٣٠ حزيران/يونيه يتعين أن

”تنشأ وفقاً لعملية مداولات ومشاورات مستفيضة مع كل قطاعات الشعب العراقي يضطلع بها مجلس الحكم وسلطة التحالف المؤقتة وربما بالتشاور مع الأمم المتحدة أيضاً“.

وبعد ذلك، وفي رسالة موجهة إلى الأمين العام بتاريخ ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٤ (S/2004/225، المرفق الثاني) أكد رئيس مجلس الحكم العراقي مجدداً على ترحيب المجلس بالتشاور مع الأمم المتحدة في الحوار الوطني حول شكل الحكومة المؤقتة ونطاقها. وفي رسالة مؤرخة نفس اليوم، أعرب السفير بول بريمر للأمين العام عن أمله في أن يتسنى لفريقي ولي أنا شخصياً ”العودة إلى العراق ... للمساعدة على بناء توافق في الآراء بين العراقيين بشأن سلطات الحكومة المؤقتة وهيكلها وتشكيلها وعملية إنشائها“ (S/2004/225، المرفق الرابع). وقد أبلغ الأمين العام مجلس الأمن في اليوم التالي بالرسالتين اللتين تلقاهما، فضلاً عن رده الإيجابي عليهما.

وإزاء هذه الخلفية، عدنا، فريقي وأنا، إلى العراق للمرة الثانية من ٤ إلى ١٥ نيسان/أبريل. ولدى وصولنا، وجدنا أن بعض أعضاء مجلس الحكم يجادلون بأن المطلوب قبل كل شيء هو الاستمرارية لمواجهة جسامة التحديات التي ستعترضهم في المرحلة الثانية من العملية الانتقالية. ولذلك السبب، فقد أثروا نقل السيادة بحلول ٣٠ حزيران/يونيه

إليهم أو إلى نسخة موسعة من المجلس. من ناحية أخرى، أظهرت مشاوراتنا المستفيضة مع أشخاص من خارج مجلس الحكم رغبة في إجراء تغيير أكثر عمقاً.

وفي نهاية المطاف، أدرك مجلس الحكم نفسه أن اتفاق ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، وكذلك القانون الإداري الانتقالي، يقتضيان حل المجلس إلى جانب حل سلطة التحالف المؤقتة بحلول ٣٠ حزيران/يونيه. وبدا أن ثمة توافقاً في الرأي على تشكيل حكومة مؤقتة تتألف من رئيس، ونائبين للرئيس، ومجلس وزراء برئاسة رئيس الوزراء. وانطلقت دعوة من خارج مجلس الحكم بأن تتألف هذه الحكومة من أشخاص يتصفون بالزاهة والكفاءة يديرون البلد بفعالية لمدة سبعة أشهر أو نحو ذلك، بينما تجري الاستعدادات لإجراء الانتخابات. ومرة أخرى، شدد شعب العراق بجميع فئاته على أن الانتخابات هي أهم معلم بالنسبة إليه.

وفي ١٤ نيسان/أبريل، أبلغت الرأي العام العراقي بمدى التقدم الذي أحرزناه، وذلك في مؤتمر صحفي مشترك عقدناه مع رئيس مجلس الحكم آنذاك، السيد مسعود برزاني. وبعد عودتي إلى نيويورك للتشاور مع الأمين العام، أحطت مجلس الأمن علماً بتفصيلات وافية في ٢٧ نيسان/أبريل. ويذكر الأعضاء أنني أضفت في تلك الإحاطة الإعلامية قائلاً إنه، من الوجهة المثالية، يمكن أن يؤثر العاملون في الحكومة، بحض إرادتهم، عدم ترشيح أنفسهم في الانتخابات للجمعية الوطنية التي ستنتخب بحلول كانون الثاني/يناير القادم.

وقد شددت أيضاً على أن تشكيل الحكومة المؤقتة وحده لن يكفي لوقف العنف. فالمطلوب أن تترافق مع ذلك تدابير لبناء الثقة بغية معالجة المسائل الخلافية التي تثير الجدل والانقسام، من قبيل الطريقة التي يشكل بها الجيش الجديد من دون البعثيين، ومسألة المحتجزين. وفي هذا السياق، اقترحنا عقد مؤتمر وطني حال استعادة السيادة، بغية إيجاد محفل للعراقيين، رجالاً ونساء، في جميع أنحاء البلاد لإجراء مناقشات فيما بينهم أملاً في التوصل إلى توافق في الآراء حيال التحديات التي يواجهونها في المستقبل القريب والبعيد. واقترحنا أيضاً أن يختار هذا المؤتمر الذي يضم ما يتراوح بين ١٠٠٠ و ١٥٠٠ شخص من مختلف المشارب مجلساً وطنياً مصغراً يمكنه مواصلة المناقشات وإسداء المشورة إلى الحكومة المؤقتة طوال فترة ولايتها القصيرة. وبغية الإعداد الجيد لهذا المؤتمر الوطني، أوصينا بوجوب إنشاء لجنة تحضيرية متنوعة العضوية في أسرع وقت ممكن.

وبعد بضعة أيام من الإحاطة الإعلامية التي قدمتها إلى المجلس، غادرنا فريقاً وأنا نيويورك مرة أخرى، ووصلنا إلى بغداد في ١ أيار/مايو في زيارتنا الثالثة والأخيرة. وقد تمثلت مهمتنا المباشرة في قياس ردود الفعل على الآراء الأولية التي طرحناها. فهذه الآراء لم تكن

على أية حال من بنات أفكارنا، وإنما كانت انعكاساً لما سمعناه من العراقيين أنفسهم. فهل صدق العراقيون فعلاً أن ذلك كان انعكاساً مخلصاً لما قالوه؟ وهل كانت لديهم أي آراء إضافية بعدما تسنى لهم بعض الوقت للتفكير في الاقتراحات؟ وإذا كانوا يوافقون على هذا الإطار، فما هي الأسماء التي رأوا أنها تتوافق مع المناصب المقترحة على الوجه الأمثل؟

هذه هي الأسئلة التي طرحناها على محاورينا خلال هذه الزيارة الثالثة بينما استأنفنا إجراء مشاوراتنا. وما وجدناه هو أن هناك توافقاً عملياً في الآراء بشأن هيكلية الحكومة. وكانت لهذه الهيكلية ميزة البساطة بينما تضمنت ما يكفي من المناصب ذات الأهمية الحقيقية والرمزية التي تسمح لمعظم الفئات المستهدفة الرئيسية، إن لم يكن لكلها، أن تشعر بأنها ممثلة. بيد أنه كان هناك نقاش بشأن مسألتين رئيسيتين. أولاً، كيف سيجري اختيار هذه الحكومة؟ ثانياً، إلى أي مدى ينبغي أن تمثل فيها الأحزاب السياسية؟

ومن المفهوم أن البعض لم ترق له فكرة إمكانية اختيار الأجانب لحكومة عراقية حتى ولو كان بشكل جزئي. ومن الناحية الأخرى، فقد جرى سماع العديد من الأصوات المطالبة بأن تنخرط الأمم المتحدة وحدها في هذه الممارسة، دون مشاركة سلطة التحالف المؤقتة أو مجلس الحكم. وعلى كلا جانبي هذا النقاش، قيل إنه إذا لم يتوفر وقت كاف لعقد مؤتمر وطني موثوق به بحلول ٣٠ حزيران/يونيه، فإنه ينبغي لنا حينئذ أن نستغرق ستة أسابيع أو نحو ذلك لجمع طاولة مستديرة أصغر من الشخصيات البارزة، الذين سيكلفون باختيار حكومة مؤقتة.

بيد أن دواعي قلقنا من هذا الاقتراح كانت ثلاثة. أولاً، إذا تركنا تشكيل الحكومة حتى عشية ٣٠ حزيران/يونيه، فإنه لن يتاح لها وقت كاف للإعداد لاستلام السلطة أو الفرصة للاشتراك في إجراء مناقشات بشأن مشروع القرار المعروض على المجلس الآن. ثانياً، سيكون اختيار من سيشارك في المائدة المستديرة متأثراً بالأجانب كما أنه لن يكون أقل إثارة للجدل من اختيار الحكومة نفسها. ثالثاً، إذا فشلت المائدة المستديرة في التوصل إلى اتفاق بشأن تشكيل الحكومة بحلول ٣٠ حزيران/يونيه، فإن إنهاء الاحتلال حينئذ سيتأخر. ولن يكون ذلك مقبولا لأي شخص في العراق.

وفي نهاية المطاف، لا يوجد مهرب من حقيقة أن الحكومة المؤقتة لن تكون منتخبة. وقد تكون عملية الاختيار غير مثالية أو واضحة، فليس من العدل أن يُدعى غير ذلك لشعب العراق.

وفيما يتعلق بمشاركة الأحزاب السياسية في الحكومة المؤقتة، فقد اكتشفنا أن قادة تلك الأحزاب لم يكونوا وحدهم المؤيدين لمشاركتهم. فقد جادل عدد غير قليل من

الشخصيات العراقية المستقلة لصالح هذه المشاركة. وشددوا على أن أي تشكيل للحكومة العراقية بالاقتدار من خلال هذه الوسائل سيكون، بحكم تعريفه، مثيرا للجدل. وأضافوا أن حجم التحديات التي ستواجهها الحكومة من البداية يجعل من الحتمي أن يكون تشكيلها شاملا لجميع الأطراف بقدر ما يمكن. ولا يمكن للحكومة أن تتحمل البدء بعملها مع معارضة مؤثرة تحيط بها من جميع الجوانب. وبالتالي كان الشمول يعني شمول الأحزاب السياسية الأكبر أيضا، كما كان هناك الكثير من المهنيين الرفيعي التأهيل في صفوف هذه الأحزاب. وسيكون الأمر الرئيسي هو ضمان ألا تؤدي مشاركة الأحزاب السياسية إلى إثارة الطائفية، أو استبعاد المرشحين المستقلين المؤهلين، أو التأثير غير المناسب لأي حزب سياسي واحد في الحكومة.

وعندما حان الوقت لبدء المناقشات بشأن الأسماء الفعلية، اقترحنا فكرة تشكيل فريق عامل مؤلف من الأمم المتحدة وسلطة التحالف المؤقتة ومجلس الحكم العراقي. وكان من غير العملي أن يشمل جميع الأعضاء الـ ٢٤ في مجلس الحكم في هذا الفريق العامل. ولذا، بدلا من ذلك، اقترحنا العمل مع ثلاثي يتألف من الرئيسين الماضي والحاضر لمجلس الحكم ورئيسه المقبل. وكانوا مسعود برزاني، وهو كردي؛ وعز الدين سليم، وهو عربي شيعي؛ والشيخ غازي الياور، وهو عربي سني. وبذلك الشكل بدأنا نقاش رسميا معايير تحديد الأسماء التي سينظر فيها لتولي المناصب في الحكومة المؤقتة، بما في ذلك منصب رئيس الوزراء.

وبطبيعة الحال، كانت الحاجة إلى مشاركة سلطة التحالف المؤقتة ومجلس الحكم في المناقشات قدرا محتوما بالنسبة لنا من البداية. وقبل كل شيء، فإن أعضاء المجلس هم الذين طلبوا مساعدة الأمم المتحدة وليس العكس. وإضافة إلى ذلك، كانت سلطة التحالف المؤقتة تدير البلد كما أن مجلس الأمن اعترف رسميا بمجلس الحكم بوصفه المؤسسة العراقية الأعلى في البلد.

بيد أن سلطة التحالف المؤقتة وأعضاء مجلس الحكم أنفسهم أدركوا أنه لا يمكنهم أن يدعوا على نحو شرعي أنهم يتكلمون بالنيابة عن جميع العراقيين. ولذلك السبب، ضمن أسباب أخرى، فإنهم ناشدوا الأمم المتحدة أن تساعد في العملية في المقام الأول. وبالتالي، فإن كلا الطرفين قبل أن تدخل الأمم المتحدة في مناقشة الآراء التي ظللنا نسمعها من العراقيين في جميع أنحاء البلد.

ومن المؤكد أننا بسبب القيود الزمنية والأمنية، لم نتشاور بشكل مرئي أو بشكل واسع مع عدد واف من العديد من الرابطات المدنية أو العديد من مئات الأحزاب السياسية التي يقال إنها موجودة. ومع ذلك، التقينا خلال زيارتنا الثلاث، بالآلاف من العراقيين من

جميع أنحاء البلد - الذين سافر العديد منهم إلى بغداد وأربيل والموصل والبصرة لرؤيتنا - حينما لم نتمكن من الذهاب إليهم. وإنني أعتذر بصدق لجميع الذين سعوا لرؤيتنا ولم يتمكنوا من فعل ذلك.

ولقد بذلنا جهدا خاصا لالتماس آراء المنتقدين المتطرفين. كما حاولنا أن نعطي صوتا للذين ظلوا صامتين بشكل نسي حتى الآن، من تلقاء أنفسهم. وكان أحد شواغلهم الذي وضعناه نصب أعيننا خلال مناقشات الفريق العامل هو الرغبة في تجنب توطيد ذهنية طائفية محضة في الحكومة الجديدة.

وقد أثبت هذا الفريق العامل أنه متددى فعال بشكل معقول لدراسة الأفكار. ومن المفجع، أنه بعد مجرد يوم واحد من لقاء الفريق العامل مع عز الدين سليم في أربيل، اغتيل سليم في بغداد بتاريخ ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٤. ولم يشكل مقتله ضربة للعملية فحسب، بل شكل خسارة حقيقة للبلد. فقد كان رجلا عميق التفكير ومحترما على نحو ملحوظ ولم يكن له مخططات شخصية، بخلاف مساعدة بلده على التحرك في الاتجاه السليم. وبعد ذلك بوقت قصير، دعينا السيد حامد ماجد موسى، رئيس لجنة نقل السيادة التابعة لمجلس الحكم، إلى أن يحل مكان عز الدين سليم في الفريق العامل.

وبينما كنا نناقش الخيارات لشغل مختلف المناصب في الحكومة المؤقتة، كان الناس في جميع أنحاء البلد فضلا عن المجتمع الدولي قاطبة، يركزون بشكل خاص على منصب رئيس الوزراء. وكشفت مناقشاتنا في الفريق العامل، وأيضا مع العديد من الجماعات خارجة، عن وجود صعوبة، في أول الأمر، في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن اسم واحد بعينه.

وفي نهاية المطاف، فإن الاسم الذي بدا أنه يحصل على الدعم الأكبر في إطار مجلس الحكم وسلطة التحالف المؤقتة، فضلا عن الطوائف الرئيسية، كان هو اسم السيد إياد علاوي. وبالرغم من أن حزبه السياسي غير قائم على الدين، فقد حافظ على علاقات طيبة مع الشخصيات الدينية الهامة. وبالرغم من أنه معروف بمحاولاته للإطاحة بالنظام السابق، بمساعدة من الخارج، فقد كان في العام الماضي ينتقد بشكل علني توجه سلطة التحالف المؤقتة نحو سياسة طرد البعثيين والطريقة التي حل بها الجيش السابق. وبالرغم من أنه شيعي، فإنه يحظى بعلاقات طيبة مع الأطراف الفاعلة الكردية والعربية السنية على حد سواء. ومن المفهوم أن سيرته الذاتية تثير الجدل، ولكن اسمه، فيما يتعلق بمنصب رئيس الوزراء، لا يثير الجدل في العراق اليوم.

وتشكل حالة السيد حسين الشهرستاني نموذجا جيدا لمدى صعوبة بناء توافق في الآراء بشأن أي اسم. فهو عالم متألق ورئيس مؤسسة خيرية قضى ١١ عاما في السجن.

وهو علماني، ولكنه مسلم ورع. وهو قريب من القادة الدينيين كما أنه ظل نشطا وفعالا في توفير العون والإغاثة للمحتاجين. ولكن اسمه أثار معارضة قوية من جميع الجهات تقريرا، وليس أقلها، الجهات التي عارضت لاحقا اختيار السيد إياد علاوي.

ومهما يكن، فقد أوضحنا لأعضاء الفريق العامل أننا مستعدون لاحترام التوافق الناشئ في الآراء بشأن اختيار السيد إياد علاوي رئيس للوزراء، كما أننا مستعدون للعمل معه في اختيار الحكومة. وقد استكملت التشكيلة الحكومية الكاملة يوم الثلاثاء ١ حزيران/يونيه، استنادا إلى التوصيات التي سلمناها رسميا إلى السيد علاوي.

وقبل أن أصف طبيعة الحكومة للمجلس، ينبغي لي أن أعرج على طريقة تشكيل المجلس الرئاسي الثلاثي. فبرغم اضطراب جميع الأطراف إلى تقديم تنازلات بالغة الصعوبة وإبدائها قدرا عظيما من القدرة على التصرف كسياسيين محنكين، برز في نهاية المطاف توافق على اختيار السيد إبراهيم الجعفري والسيد روج شاويس نائين للرئيس. وكلا الرجلين يتمتع بقدر كبير من الاحترام والشعبية داخل طائفته وخارجها. أما بالنسبة لمنصب الرئيس، فقد اقتصر الخيار على مرشحين اثنين هما السيد عدنان الباجه جي وزير خارجية العراق السابق والشيخ غازي مشعل عجيلي الياور الذي حاز خلال رئاسته لمجلس الحكم خلال شهر أيار/مايو الصعب تأييد زملائه واحترامهم. وفي النهاية، اعتذر السيد الباجه جي عن قبول المنصب وغدا الشيخ غازي رئيسا. وإني على ثقة من أن الرئيس ونائبيه سوف يبرهنان على تمتعهما بالمهارة القيادية والقُدرة الوحشية المنشودتين للم شمل البلد على طول الدرب الصعب الذي نسلكه.

أما بالنسبة لمجلس الوزراء، فإنه يعد بمستقبل زاهر. فهو يشمل بعض الميع الشخصيات من حيث الأداء، من قبيل السيدة نسرین برواري وزيرة الأشغال العامة، والسيد مهدي الحافظ وزير التخطيط. وهما سيساعدان على مواصلة العمل الذي بوشر على مدى العام الماضي. ولكن توجد أيضا وجوه جديدة عديدة، منها وزراء الدفاع والداخلية والتجارة والمالية. وقرابة ثلثي التشكيلة الحكومية جديدة، ولن يشغل وظائف حكومية من بين الأعضاء السابقين لمجلس الحكم سوى شخصين. ويضم الوزراء الحديثو التعيين بعض أكفأ اختصاصيي العراق وأحسنهم تعليما. فيكاد لا يجادل اثنان في العراق، مثلا، على أن وزراء النفط والصحة والإسكان والإعمار والعدل والنقل، في جملة آخرين، هم من أكفأ الشخصيات كل في مجال اختصاصه.

وينعكس في تشكيلة مجلس الوزراء إلى حد كبير التنوع الإقليمي والطائفي والديني الغني للبلد. وممثل في الحكومة أيضا وزراء ذوو قدرات بارزة من طائفتي التركمان

والكلدو - آشوريين. وثمة أيضا شخصيات سياسية جديدة في الحكومة من دوائر انتخابية لم تكن ممثلة تمثيلا وافيا في مجلس الحكم.

إن مجلس الوزراء مكون إلى حد كبير من تكنوقراط، ولو أن لبعض هؤلاء انتماءات سياسية، كما هي الحال في العديد من البلدان. ويسرني أيضا أن أنوه بأن ما يناهز ٢٠ في المائة من تشكيلة المجلس هي من النساء. وهؤلاء النساء معروفات بكفاءتهن وخبرتهن وتفانيهن في تمكين المرأة من الاضطلاع بدور في الحياة العامة.

وتتمتع الحكومة المؤقتة بتشكيلتها الحالية الإجمالية تتمتع بمواهب جمّة وهي في وضع يحولها تماما لم تشمل البلد على مدى الأشهر السبعة المقبلة أو ما قاربها. وعلى نحو ما أشار إليه آية الله العظمى السيستاني مؤخرا، ينبغي إعطاء الفرصة لهذه الحكومة ومساندتها بالكامل. وفي الوقت نفسه، فإن الشعب العراقي سيصدر حكمه في نهاية المطاف على هذه الحكومة بناء على أعمالها.

ولا بد للحكومة المؤقتة أن تبدأ بمسك زمام الحلول التي ينبغي إيجادها لمشكلة انعدام الأمن الخطيرة التي ما زالت تؤرق البلد. فالعراق يحتاج إلى شرطة فعالة وإلى جيش محترف جيد التدريب. ويتعين الإسراع بخطى الجهود الرامية إلى تحقيق تلك الأهداف. كذلك ينبغي العمل على صياغة الترتيبات القانونية والسياسية والعملية الصحيحة بين الحكومة المؤقتة وأي قوات أجنبية تُلمس مساعدتها لصون الأمن في تلك الأثناء. وسوف تتوقف مصداقية الحكومة المؤقتة في أعين الشعب العراقي إلى حد بعيد على طريقة إدارة هذه العلاقة.

ومن دواعي التفاؤل، في هذا السياق، معرفة أن رئيس الوزراء قد توصل إلى اتفاق مع الأطراف المعنية بشأن حل الميليشيات. وهذا، كما يذكر الأعضاء، كان من بين التدابير العاجلة لبناء الثقة التي أوصينا بها بعد زيارتنا الثانية للعراق. وثمة مسألة تتسم بنفس القدر من الأهمية والإلحاح تتمثل في القضية الخطيرة للسجناء المحتجزين في سجن أبو غريب السيئ الصيت وفي مراكز اعتقال أخرى. ومن شأن إيجاد حل كامل لتلك المشكلة قبل ٣٠ حزيران/يونيه أن يساعد الحكومة الجديدة مساعدة جمّة.

وعلينا أيضا أن نضع في اعتبارنا أن أغلبية العراقيين الذين اجتمعنا بهم أكدوا على أن مشكلة انعدام الأمن لا يمكن أن تحل بالوسائل العسكرية وحدها. فثمة حاجة إلى إيجاد حل سياسي لها. وسوف يكون من الضروري على الحكومة المؤقتة أن تقود المناقشات بشأن فحوى ذلك الحل السياسي. وسيكون عليها أن تمد يد الصداقة إلى الذين انتقدوا بشدة العملية التي جرت خلال السنة الفائتة، وأن تدخل معهم في حوار. ويجب عليها أيضا أن تقاوم إغراء وصف كل من عارض الاحتلال بالإرهابيين والحاquدين حتى النهاية المريرة.

إن المؤتمر الوطني يوفر فرصة مثالية للشروع في عملية التواصل تلك وبناء توافق وطني حقيقي حول كيفية معالجة مشكلة انعدام الأمن السائدة. وسوف يرأس السيد فؤاد معصوم اللجنة المكلفة بالتحضير للمؤتمر الوطني الذي سيعقد في تموز/يوليه. وقد شرع السيد معصوم في التفكير في تشكيلة اللجنة، انطلاقاً من التوصيات العديدة التي طرحناها أنا وفريقي.

وخلال تلك العملية، أنا واثق من أن السيد معصوم وزملاءه في اللجنة التحضيرية سيتذكرون أن مجلس الحكم قد أنشئ بصورة صارمة على أساس حصص نسبية، وقوبل ذلك بالاستهجان والرفض على العموم. ومع ذلك كان الجميع يريدون تمثيلاً عادلاً لجماعاتهم وفئاتهم. ولم يكن ممكناً في هذه المرحلة تفادي إعادة التوازن الذي كان قائماً في مجلس الحكم في تشكيل الحكومة المؤقتة. ولكن الجميع يقولون إن هذا ينبغي ألا يشكل سابقة وإنه في المستقبل يجوز أن يكون للعراق رئيس كردي أو رئيس وزراء عربي سني، بل يجوز أن يشغل هذين المنصبين أفراد من جماعات أصغر حجماً.

ونرى أنه ينبغي ألا يعقد المؤتمر الوطني على أساس أي نظام للحصص، على الرغم من أنه لا بد من مراعاة التعبير عن تنوع البلد. وفي ذلك الصدد، أرى أنه يتعين عليّ أن أنقل مطلب التركمان المبرر أن يعترف بهم باعتبارهم ثالث أكبر جماعة في العراق. وصيغت مطالب مماثلة من جماعات أخرى أصغر حجماً. وأعتقد أنه ينبغي تلبية تلك المطالب المشروعة وأنه يمكن التوفيق بينها في الدستور المقبل.

و، ختاماً، كما قال الأمين العام قبل لحظات، فقد أكملت الأمم المتحدة تماماً المهمة المنوطة بها في هذه المرحلة المعينة وفي الوقت المناسب. فبعد عملية طويلة ومعقدة وحساسة حرت في ظل ظروف ليست مثلى، أصبح للعراق الآن مؤسستان أساسيتان للمرحلة المقبلة: حكومة مؤقتة ولجنة وطنية مستقلة للانتخابات. وكما يمكن أن يكون أعضاء المجلس قد شاهدوا من خلال وسائط الإعلام، إن الحكومة تحظى عموماً بقبول من الشعب العراقي. وبعض العراقيين أكثر حذراً، وفي بعض الجهات قد تكون هناك معارضة قوية، ولكن يبدو أن الشعب العراقي يرغب في إعطاء الحكومة فرصة لإثبات نفسها. ومع ذلك ينبغي ألا يكون هناك أي توهم في أن الأيام والأسابيع المقبلة ستختبر هذه الحكومة الجديدة بشدة، وأن الحلول الرامية إلى التغلب على التحديات الراهنة في العراق ستأخذ سنوات، وليس شهوراً. وفي ٣٠ حزيران/يونيه سيصل العراق إلى مرحلة جديدة من العملية السياسية، ولكن ليس إلى نهاية تلك العملية.

وتبقى الحقيقة، مع ذلك، أنه لا الحكومة المؤقتة ولا المجلس الوطني الذي يتوقع أن يختاره المؤتمر الوطني سيكونان هيئتين منتخبين. ولا يمكن إلا للحكومة منتخبة وهيئة تشريعية

منتخبة أن تدعى بصورة مشروعة أنهما تمثلان العراق. وكل العمل الذي تدعو الحاجة إلى الاضطلاع به الآن - لا سيما فيما يتعلق بالأمن - يجب أن يتركز على هدف تهيئة الظروف الملائمة لإجراء انتخابات حقيقية موثوق بها بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

وبغية تهيئة الظروف الملائمة لإجراء الانتخابات، فضلاً عن مواجهة التحديات الهائلة التي تنتظر الشعب العراقي، يحتاج هذا الشعب بصورة ملحة إلى المساعدة من المجتمع الدولي. فالعراق بحاجة إلى الدعم الواضح والموحد من جيرانه. كما يحتاج العراق إلى سخاء دائنييه. ويحتاج إلى الصبر والدعم القوي والمستمر من هذه الهيئة، مجلس الأمن، ومن الأمم المتحدة ككل.